# سيارات تبحث عن مواقف

□ الازدحامات المرورية .. وتعطيل حركة السير .. وزيادة الحوادث المرورية .. كل تلك الاختناقات سببها .. وقوف عشوائي للسيارات في الأحياء والشوارع الرئيسية .. هذه الازدحامات والاختناقات المرورية ناتجة في الأساس عن الافتقار للأماكن المخصصة لوقوف السيارات .. إنها مشكلة تزداد تطوراً بمرور كل عام حيث تتفاقم بسبب غياب الحلول.
مع بقاء سؤال يتكرر وهو: لماذا لايتم عمل مواقف خاصة بالسيارات بغية تخفيف الازدحامات والاختناقات المرورية؟

تحقيق /عبدالحكيم الجبري

## اختناقات مرورية في الشوارع الرئيسية والسبب تحويلها إلى مواقف

أصحاب السيارات بدت أحاديثهم مشابهة إلى حد ما .. خاصة أولئك الذين يعملون في الشركات والبنوك التجارية الكائنة المطلة على شارع الزبيري .. فجميع عباراتهم دلت فحواها على عدم اقترافهم ذنباً نتيجة امتلاكهم لسيارات يأتون بها إلى أعمالهم .. ويوقفونها على قارعة الطريق أمام مقار أعمالهم.

هذا الاضطرار بحسب -مالكي السيارات- أو الوقوف العشوائي، يشكل عرقلة مرورية لحركة السير، والسبب راجع في الأساس إلى عدم وجود الأماكن العامة المخصصة لوقوف السيارات .. ناهيك عن غياب مساحات الوقوف التابعة للمنشآت العامة والخاصة .. كما هو الحال في شارع الزبيري.

### الوقوف الطويل

في شارع الزبيري لاتهدأ حركة السيارات إطلاقاً، نتيجة لوجود مجمعات سكنية وتجارية وأهمها البنوك وبعض مقرات مؤسسات عامة مايهمنا -هنا- أن هذه المصالح والشركات والبنوك التجارية فيها من الموظفين عشرات يمتلكون سيارات خاصة بهم يستخدمونها أثناء مجيئهم إلى مقار أعمالهم .. وتخيل كم من السيارات تقف على قارعة الطريق لساعات طويلة تصل أحياناً إلى ست ساعات..

أثناء التقاط مصوّر الصحيفة لمنظر بعض السيارات الواقفة بجانب أحد البنوك التجارية، قال أحد مالكي تلك السيارات المركونة بجوار البنك: «لماذا تقومون بتصوير سيارتي؟ فأجابه زميلي المصور ببساطته المعتادة: (معنا تحقيق صحفي عن انعدام المواقف الخاصة بـ....) لم يكمل جملته حتى قاطعه ذلك الشخص بصوت مرتفع تعتليه نبرة حادة: أين تريدون أن أوقف سيارتي هذا مقر عملي، وهذه سيارتي .. أم أنك تريد إيقافها على سطح البنك» .. في تلك اللحظة أحسسنا بأنه على حق، لأن المكان أو الحي الذي فيه مقر عمله، يفتقر إلى وجود موقف خاص بالسيارات .. ناهيك عن غياب المساحة المخصصة في الأصل كحوش أو هنجر تابع للمنشأة.

- البعض من مالكي السيارات الواقفة في حي «الزبيري» تمنوا من أمانة العاصمة والجهات المعنية سرعة القيام بعمل مواقف خاصة للسيارات، وبالتالي جميع الناس -حسب قولهم- سيلتزمون بإيقاف سياراتهم بمختلف أنواعها في تلك المواقف .. لكن مايحدث هو نتيجة لانعدام المواقف أو الأماكن المخصصة بالسيارات..

### التخطيط

أمام مدرسة عبدالناصر قال شرطي المرور «عبدالناصر المطري»: إن سبب الازدحامات والاختناقات هذه السيارات -وأشار بأصبعه على السيارات الواقفة على جانبي الطريق - مردفاً: «إذا وجدت المواقف الخاصة بالسيارات، ستختفي تلك الازدحامات المرورية المعرقلة لحركة السير» .. هكذا قالها شرطي المرور.

- أحد مالكي السيارات الواقفة في شارع «علي عبدالمغني» أرجع سبب وقوف السيارات بشكل عشوائي في الشوارع الرئيسية إلى افتقار المواقف المخصصة للسيارات .. واصفاً أن الاختناقات المرورية والإزدحامات عائدة على عشوائية التخطيط في الشوارع الذي لم يراع سابقاً تخصيص مواقف للسيارات.

هكذا هو حال معظم الشوارع الرئيسية في أمانة العاصمة، تنعدم فيها المواقف الخاصة بالسيارات .. والنتيجة في النهاية، كما هو حاصل وقوف عشوائي .. وازدحامات مرورية .. وعرقلة في السير..

### البدايات

● العقيد/ محمد منصور الغدراء - مدير مرور أمانة العاصمة، قال: إن المواقف العامة للسيارات غير متوفرة في الأمانة نتيجة لسوء التخطيط الذي كان سائداً في بداية تطور المدينة، وخروجها من الأسوار .. وأرجع انعدام المواقف الخاصة بالسيارات في الأساس إلى سوء التخطيط العام للمدينة.

وأضاف: يبدو أنه كان يتم البناء بشكل عشوائي حول المدينة، دون وضع المخطط المطلوب، وهذا أدى إلى أن تكون الشوارع المحيطة بصنعاء القديمة شوارع ضيقة وتفتقر إلى مواقف للسيارات .. ويقول أيضاً: المخططون لم يراعوا أن تكون الشوارع واسعة أثناء عملية التخطيط، بحيث تحتوي على مواقف للأسواق الجديدة، ولسكان الحارات التي أنشئت حديثاً .. وكان المخططون -للأسف الشديد- يقومون بالتخطيط بعد أن تكون معظم المساحات قد بنيت بشكل عشوائي، فيتم إثبات الواقع كما هو على الطبيعة دون مراعاة لتوفير مواقف للسيارات..

ويشير مدير مرور الأمانة إلى أن عدم توفر مواقف للسيارات، يؤدي إلى وقوفها في الشوارع المخصصة لسير السيارات، مما يؤدي إلى عرقلة حركة السير، ووجود اختناقات مرورية كنتيجة طبيعية لضيق الشارع.

وقال: «نحن نزيد الطين بلّة» بالوقوف على الجانبين -كما هو حاصل في معظم شوارعنا- والتي تحولت إلى أسواق تجارية وتحتل السيارات الواقفة الجزء الأكبر منها.

مدير مرور الأمانة يرى أن الحل يكمن في من البناء في الأراضي البيضاء الموجودة في الأحياء القريبة من الأسواق التجارية وتحويلها إلى مواقف للسيارات .. وأردف أن هناك حلاً آخر يتمثل بإقامة مواقف متعددة الأدوار في المنطقة المركزية من العاصمة، بحيث تستوعب أكبر عدد ممكن من السيارات التي تفترش حالياً الشوارع الرئيسية.

### أمانة العاصمة

● توجهنا إلى أمانة العاصمة والتقينا بالمهندس/ جمال الخولاني - أمين عام المجلس المحلي نائب أمين العاصمة، والذي قال: تجرى حالياً دراسات لإنشاء موقفين في الأمانة .. الأول سيكون في «الرادع» والذي تم اختياره بعد إجراء التصاميم والدراسات الهندسية التي قامت بها أمانة العاصمة -مؤخراً- من أجل تخفيف الازدحامات التي باتت تشكل مصدر قلق.

ويردف أن هذا الموقع أو المكان سيتم إنجازه نهاية العام الحالي أو مع بداية العام القادم، وسيكون عبارة عن موقف مكون من عدة أدوار بالاضافة إلى الساحة الموجودة حالياً.

وقال: إن أمانة العاصمة تقوم بهذا العمل من أجل تخفيف شدة الازدحامات المرورية في الشوارع الرئيسية .. ووجود المواقف الخاصة بالسيارات سيقلل الازدحامات، وكذلك الحوادث المرورية التي قد تنتج عن الازدحامات التي تظهر في الطرق والشوارع العامة والخاصة.

ويضيف: الموقع الآخر سيكون أمام فندق هيلتاون -أمام التوجيه المعنوي .. هذه الساحة ستكون موقفاً خاصاً للباصات في الدور الأرضي زائداً دورين للسيارات العامة والخاصة.

■ تصوير/ ناجي السماوي

## المنشآت الخاصة بدون مواقف... وساحات بعضها غير كافية للسيارات

مدير مرور الأمانة:
## الوقوف العشوائي سببه سوء التخطيط

نائب أمين العاصمة:
## خلال العام القادم سيتم إنشاء موقفين متعددي الأدوار

## أشواق

عبدالكريم الخميسي

## مجرد سؤال؟؟

□ قبل أن يصدر القرار الجمهوري بتشكيل اللجنة العليا لحقوق الإنسان، كانت هناك لجان أهلية تضم العديد من الناشطين المتطوعين لهذه المهمة الإنسانية النبيلة.

□ ولمّا تشكلت اللجنة العليا اتضح أن عضويتها تقتصر على الأجهزة الرسمية ذات العلاقة برئاسة الأخ رئيس الوزراء، وقد كنت حينها ممن اقترحوا أن يكون البعد الشعبي ممثلاً في تلك اللجنة، وكان الرد أن الوزراء المعنيين في اللجنة أقدر على التصدي الحازم للانتهاكات وإيقافها عند حدها.

□ ومع ذلك فقد رؤي فيما بعد أن الثقة الدولية باللجنة سوف تتعزز إذا هي فتحت الباب للمشاركة الشعبية في الدفاع عن الحقوق والحريات من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وبالفعل فقد نجحت الفكرة وتم تشكيل الهيئة الاستشارية التي «وئدت» في مهدها بمجرد إنشاء وزارة متفرغة داخل الجهاز التنفيذي.

□ وبينما كنا نقرأ الفاتحة على روح «الهيئة الاستشارية» إياها، فوجئت بتصريح مثير للأخت الوزيرة نشرته صحيفة «الوحدة» في عددها الماضي (٦٩١) ٢٦/٥/٢٠٠٤م تقول فيه : «إن الوزارة شكلت لجنة مكونة من (٣٠) منظمة غير حكومية (لمساعدة) الوزارة في تلقي البلاغات و«التبصر» في الانتهاكات التي لا يمكن التعرف عليها من خلال الصحف والبلاغات التي تصل إلى الوزارة»!!

□ ولا أدري : هل بعث الله من في القبور وقامت «الهيئة» من مرقدها؟؟ أم أن التصريح كان قديماً جداً منذ أن كانت النوايا تتجه لتسليم المهمة تدريجياً للجانب الشعبي، بحيث تتولى السلطات الرسمية تقديم التسهيلات الممكنة للهيئة كي تؤدي مهمتها على الوجه الأكمل؟! .. مجرد سؤال؟!!

ص. ب: ٤٨٤١ صنعاء
alkhmisy@hotmail.com

## تأملات

محمد العريقي

## ساعة من أجل الامتحانات

□ حتى أيام قريبة كان المنزل يتحول إلى حالة طوارئ مع قرب أيام الامتحانات، خاصة إذا كان هناك من سيمتحن الثانوية العامة.

□ كل من في البيت يخدم طالب وطالبة الثانوية العامة، والجميع يحثونه على المذاكرة للوصول إلى معدل مشرف.

□ اليوم تتفاجئ بأن يقول لك ابنك أو ابنتك إن هذا الأسبوع ستبدأ الامتحانات!! .. تقول : الله كيف تمر السنة .. معقول موعد الامتحانات وصل؟

□ أنا على يقين بأن الكثير من الآباء والأمهات لم يفتحوا موضوع المذاكرة مع أبنائهم وبناتهم طوال أيام السنة الدراسية تحت ذريعة الانشغال بالحياة اليومية وتدبير شؤون البيت وكثرة الخلفة، فابتعدوا عن الإشراف والمتابعة الأسرية لشؤون أبنائهم في المدارس.

□ ولم تعد هناك فترات محددة للمذاكرة المنتظمة، ولم يعد الطالب أو الطالبة يحترم الوقت، وكل ما يجري هو تكثيف المذاكرة في الأيام والساعات الأخيرة التي تسبق الامتحانات .. وتبدو الجدية والاهتمام عند الطالبات أكثر من الطلاب .. فالكتاب لم ينزل من أيديهن حتى أثناء تناول الطعام .. أما الطلاب فلم نلمس عندهم أي تغيير في نمط حياتهم.

□ هذا التراخي واللامبالاة المتبادلة بين أولياء الأمور والطلاب يقودان إلى النتائج الهزيلة والضعيفة في كشوفات درجات الامتحانات النهائية، وتنتهي المسألة بالتبرم وكيل الاتهامات والاستخفاف وابتكار حجج وذرائع لإسقاط أسباب الفشل عليه، مع أن السبب الحقيقي هو ترك الحبل على الغارب في المتابعة وانعدام الإحساس والمسؤولية من كل الأطراف .. فلو كانت هناك ساعة أو ساعتان من المتابعة الجادة يومياً لكان وضع من يخشون الفشل راحة بال وسعادة تامة.